



مطالب بمحاسبته لسوء استغلال السلطة التعيينات العائلية للوزير العرشاني

الوزارة، كما اعتبروها مخالفة للمبادرة الخليجية وانتهاكاً للمواثيق والقوانين الدولية وحقوق الإنسان.

سوء استغلاله السلطة. وأكد الموظفون في رسالة لرئيس الحكومة محمد سالم باندوة ان قرارات الوزير العرشاني مخالفة لقوانين الخدمة المدنية لاستقدامه موظفين من خارج

> طالب موظفون في وزارة العدل بإلغاء قرارات أصدرها الوزير القاضي مرشد علي العرشاني تتعلق بتعيين عشرة أشخاص من اقاربه مدرء عموم في الوزارة ومحاسبته على

في ظل وجود مركز وحيد للمعالجة

ارتفاع مخيف لعدد المصابين بالسرطان



د. محمد الشرعبي

7000 إصابة جديدة بالسرطان العام الماضي

وزير المالية رفض زيادة موازنة المركز ومنح المليارات لمصالح ومؤسسات فاشلة

كميات كبيرة من الأدوية من مصدرها وتم توفير ما يقارب مبلغ «1,800,000» ريال فقط كقوارق سعر الشركات التي رست عليها المناقصات عامي 2012-2013 من لنفس الانصاف، مع العلم بأن المبلغ المعتمد لشراء الأدوية من وزارة المالية لا يساوي 30% من المبلغ المطلوب لضمان توفير احتياجات المرضى للأدوية على مستوى الجمهورية..

المتابعة المستمرة ووضع كافة المبررات أمام وزير المالية باعتماد مبلغ خمسة مليارات ريال في موازنة 2014 في بند الأدوية والمحاليل بآب الفشل.. ونظراً لضيق المركز والمعاناة التي يعانيها المرضى من الإزدحام والانتظار لموعد الجلسات الإشعاعية وللرقود، فقد بذلت إدارة المركز جهوداً مضنية وتم توقيع اتفاقية حصل بفضلها المركز على الرضوية المجاورة للمبنى (التابعة للأشغال) لتنفيذ مشروع مبنى الوسائل التشخيصية والعلاجية.. في الوقت الذي كانت أقسام الرقود تستوعب ما يقارب 35 سريراً فقط كان المبنى ممتلئاً بمكاتب إدارية فتم نقلهم الى مبنى الإدارة مما أتاح إضافة ما يقارب 15 سريراً يرقد فيها المرضى حالياً..

ويجب أن لا ننسى الجهود الكبيرة التي بذلت لإعادة الثقة وتفعيل الشراكة بين المركز والمؤسسات الخيرية كمؤسسة السرطان والشركات الحكومية والخاصة والجهات المانحة فقد كانت كفيلاً بتوفير أجهزة ومستلزمات ساهمت بشكل كبير في توفير خدمات إضافية للمرضى وكان آخرها التواصل مع صندوق دبي للتنمية ومتابعة تركيب وتشغيل الأجهزة المقدمة من الصندوق كمنحة واعتماد منحة جديدة، وقريباً سيصل أهم وأحدث جهاز طبي في مجال الكشف المبكر عن السرطان مما سيخفف معاناة السفر للخارج..

الذي أريد توضيحه هنا هو أن الوطن ما زال بخير طالما وهناك كفاءات وطنية وإدارية تعمل بكل طاقتها من أجل خدمة البسطاء من المواطنين، ويجب علينا جميعاً

بصفتي مواطناً يمنياً بسيطاً أحلم أن تتوافر أبسط الخدمات كالتعليم والصحة والكهرباء والطرق والأمن وتوفير فرص العمل والقضاء على الفساد، مواطناً أحلم بالعدالة والمساواة وخاصة بعدما (تجعجج) لسنوات واستبشر بأن هناك شيئاً اسمه تغيير وبأن الدولة المدنية الحديثة التي وعد بها في عام 2011م ستتبدل من غلاء المعيشة والفقر الى التطور الاقتصادي وتحسين دخله اليومي!! لكن الذي حصل اني كنت مواطناً بسيطاً يحصل على خدمة اسمها كهرباء وماء وأمن، يشترى دبة البترول بألف وخمسمائة ريال، واليوم حرمت من كل شيء، والتغيير لم يجلب لي شيئاً جديداً والدولة المدنية (ماشفتهاش).. المم أنه قبل أيام (لصت الكهرباء) وجلست أمام التلفاز أحاول قراءة الرقم الذي تم رصده للموازنة العامة للدولة للعام 2014م بس ما قدرت أحفظه ولا أقرأه - طبعاً تريبليونوات- حينها قلت يمكن يتحقق ما كنت أحلم به!! وعندما تمت الموافقة على هذه الموازنة وإقرارها من مجلس النواب بصراحة «الفتجعت» حين سمعت عن المبلغ الذي تم تخصيصه لمصالح ومؤسسات مقارئة مع ما تم رصده للصحة والتعليم، تمنيت حينها أني ما حلمت وسأنت نفسي ما هو الدور الذي تقوم به تلك المؤسسات والمصالح؟

خلال فترة «ما يقارب عامين» وإيصال معلومة عن آلية توزيع وتقسيم الموازنة العامة للدولة وكيف يحصل العبث والتصرف بالمليارات عندما تخصص لجهات ومؤسسات تضر بالمواطن أكثر من أنها تنفعه!! فالإنجازات التي حصلت في مركز الدورام تعتبر طفرة إدارية فريدة لأننا وكما تعلم بأن القيادات الإدارية التي تم تعيينها مؤخراً في أغلب مؤسسات الدولة لم يطبق عليها معيار الكفاءة وإنما تم تعيينها على أساس حزبي وبالمحاصصة وقد فشلت فشلاً ذريعاً في إدارة تلك الجهات أو تحسين الخدمات فيها بسبب غياب الكفاءة..

أما الإنجازات التي تحققت في مركز الدورام بصنعاء فقد

«قصدي هل هي منشأة نووية لتخصيب اليورانيوم» أو «مركز أبحاث متخصص بالكيمياء الحيوية»؟! وتبادر الى ذهني أنها متخصصة في علم الأدوية وفيها علماء، منشغلون بصناعة وتطوير أدوية لمرض السرطان وغيره من الأمراض المزمنة.. في الوقت الذي تذكر إحصاءات رسمية جديدة صدرت من المركز الوطني لعلاج الأورام بصنعاء أن عدد المصابين بمرض السرطان يزداد بشكل مخيف وبيعت الرعب ما يتطلب وقفة جادة لمواجهة، حيث أشارت الى أن عدد المرضى الجدد الذين تم استقبالهم خلال العام المنصرم تجاوز 7000 حالة إصابة جديدة بالسرطان كانت محافظة تعز في الصدارة تليها إب وذمار وحجة، بالإضافة الى عدد المرضى المترددين على المركز «المسجلين بالكشوفات ويتعالجون بالمركز»، حيث بلغ إجمالي عدد المترددين على العيادات الاستشارية أكثر من 26000 مريض بينهم 13000 من الإناث، ناهيك عن المرضى الذين يتوافدون الى قسم العلاج الكيماوي والذين وصل عددهم الى أكثر من 7000 مريض، هذا بالإضافة الى المرضى الذين يعالجون بالإشعاع والذين وصل عددهم خلال النصف الأول من العام 2013م الى أكثر من 1200 مريض.. بالإضافة الى عدد المرضى الذين وصلوا الى أقسام الرقود والوسائل التشخيصية والعلاج الكيماوي والمختبر وغيرها.. كل هذه الأرقام فقط من المركز الوطني لعلاج الأورام بصنعاء مع العلم بأن هناك مرضى يعالجون في مراكز أخرى بالمحافظات لم يتسن لي ذكرهم هنا!!

هذه الأرقام لم تكن كافية أمام حكومة الوفاق لتخصيص موازنة كبيرة للصحة وبالذات لمرضى السرطان، وكان الأجدر بمؤداء أن يلغوا مصلحة ما أو مؤسسة ويضيفوا مخصصاتها الى موازنة المركز الوطني لعلاج الأورام بصنعاء، كونه المركز الوحيد المتخصص في اليمن والذي يستقبل المرضى من كل محافظات الجمهورية خصوصاً وأن إدارة المركز تواجه أعباءً كبيرة..

وانطلاقاً من مبدأ الشعور بالمسؤولية والإحساس بالمعاناة التي يعيشها «مرضى السرطان» ومن منطلق توضيح السبلات لتجنبها والإشادة بالإيجابيات لضمان استمرارها أردت أن أوضح الإنجازات التي تحققت في مركز الأورام



أن نقف بصفتهم ونقدم أفكارهم ونشجعهم ليعطوا كل ما لديهم للوطن والمواطن.. استغرب كثيراً عندما أقرأ خبراً بأن وزير المالية يعتمد ملايين الريالات لإنشاء جامع في جامعة اليمان «وكان الناس حائنين أين يصلوا».. أو دعم جمعية خيرية بالملايين لا ندري ما هي مهمتها، في الوقت الذي يرفع اليه بشراً أجهزة طبية وتشخيصية لمركز السرطان فيرفض.. وأستطيع الجزم بأنه يتم اعتماد ملايين الريالات في بعض الجهات كون قياداتها إدارية تتبع الحزب الذي ينتمي اليه الوزير، وبالرغم من ذلك فهم فاشلون.. كل هذا التعتت لم يوقف عجلة العطاء، وخدمة البسطاء بتقديم أفضل الخدمات الطبية المجانية على مستوى الجمهورية، ولم يقف الشرفاء والمخلصون في مركز الأورام مكتوفي الأيدي ينتظرون تعاطف وزير لا يرحم وحكومة لا تكثر بمرضى السرطان المئخن بالآوجاع المنتظر للموت بين الفينة والأخرى، لكنهم استطاعوا أن يقهروا والصعاب ويهزموا المستحيل ويقدموا أفضل ما لديهم ويعملوا بروح الفريق الواحد ليرتقوا بخدماتهم ويلمس المواطن البسيط عطاءهم..

ورغم كثرة المشاكل التي تعتمل... إلا أن الوضع في تحسن وتطور مستمر أحرص أفواه المرأدين علينا بالمبادئ التي يستوحونها من أحرابهم العنصرية التي ليس لديها مشروع بناء وطن تسوده العدالة والمواطنة المتساوية، وإنما أكبر همومهم كيف يستأثر أعضاء حزبهم والتابعون لهم بمناصب الدولة حتى ولو كانوا فاشلين، وبعد أن كشفت عورتهم وزيف شعاراتهم الرنانة، وما تقوم به أبواقهم الإعلامية من حملات تشويه كاذبة وتلفيق تهم الفساد لرقلة مشاريع النجاح ومحاولة تستمدف النيل من نزاهة المخلصين وكفاءة المهنيين لعمل تحول وتغيير في أية جهة أو مؤسسة وهذا دليل إفلاس «وقلة حياء».

لقد وصل الفساد الى أقيح مراحل حين تعتمد المليارات لجهات لا حاجة لها فيما صندوق المعاقين توقفت ميزانيته وتدهورت أحوال المعاقين وحرموا من خدمات كانوا يحصلون عليها في عهد النظام السابق الذي كنتم تكيلون اليه كل التهم وتزأيدون على الناس بالفساد والسرقة والنهب للمال العام في عهده وكانت الأيام كفيلاً بأن كشفت لنا أن فسادكم أكثر قبحاً.

فليس عيباً وليس جرماً أن يتم إقالة وطرد أو توقيف الفاشلين (الفاسدين أصلاً) من كوادركم التي تم تعيينها مؤخراً بحجة التدوير الوظيفي المزعوم، ويفترض إعادة النظر بكل من تقومون بتعيينهم في أية جهة، لأن فشلهم ينعكس سلباً على المجتمع.

الأمن يفرق تظاهرة لموظفي الكهرباء ضد وزيرهم مدير عام مؤسسة الكهرباء: أمارس عملي لا يهمني سميع ولا غيره

يناير 2014م مساءً أشعاراً تلفونياً من ضابط أمن المؤسسة العميد علي داوود بأن هناك تعليمات لحراسة البوابة الخارجية لحوش المؤسسة والوزارة بعدم السماح بدخول مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء، وعدم دخول عبد الله هاجر مدير عام هيئة كهرباء، الريف، والمكلف من سميع، وأن هناك تعزيزات من وزارة الداخلية وتعليمات بذلك، فالتزمت تجنباً للإحراج وتهدئة الخلاف بعدم الحضور على أساس أنه سيتم حل الإشكال في رئاسة الوزراء، بنفس اليوم 29 يناير 2014م، رغم أنه قد تم حل الخلاف بيني وبين معالي وزير الكهرباء، والطاقة».

تواصل أعمال الاحتجاجات المنددة بفساد سميع للإسبوع الثاني حيث أعلن موظفو الكهرباء، استمرار تنفيذ وقفاتهم الاحتجاجية أمام مبنى الوزارة.. مؤكداً في بيان لهم ان وقفاتهم الاحتجاجية تأتي رفضاً للعبث والفساد الذي يطال وزارة الكهرباء، والجهات التابعة لها وينذر بتدمير البنى التحتية لها.. وفي تطور جديد أطلقت امس قوات الأمن الرصاص الحي لتفريق متظاهرين من موظفي المؤسسة العامة للكهرباء، ضد الوزير صالح سميع الذي اتهموه بالفساد ومحاولة إقصاء مدير عام مؤسسة الكهرباء..

وأشار عقلمن في رسالته إلى ان هناك توجيهاً من رئيس الجمهورية الى رئيس الوزراء في تاريخ 2012/11/4م بعدم اصدار اي تعيينات او تدوير وظيفي في المستويات العليا من ادرجه وكيل مساعد وما فوق ويدخل ضمن هذا الإطار مديرو عموم المؤسسات والهيئات حيث ورد جرتاهم الوظيفية نائب وزير ووكيل وزارة طبقاً للقانون (مرفق صورة من التوجيه) اي ان تكليفات رئيس الوزراء، باطله وغير قانونية بعد صدور التوجيه.. وقال عقلمن: «أنا أمارس عملي ووظيفتي ولا يهمني لا سميع ولا غيره.. أنا موظف في الدولة ومدير عام المؤسسة حينما يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين بدلي عن سميع التزم بذلك».

وتظهر هذه الوثائق والقوائم مدى تعنت الإخوان على تمرير مخططهم لإقصاء، وإلغاء، الآخر وعدم تراجمهما حتى ولو صدرت أحكام القضاء بذلك، هذا خلافاً لتمردهما على قرار محافظ المحافظة.

واختتم عقلمن توضيحه بالقول: «الأخ الوزير يحاول منعي من الاستمرار بالعمل من وقت إلى آخر حسب مزاجه الشخصي، ويقلب بعض الأوقات آخر الليل»

بالوزارة حول شراء الطاقة، ومن يومها لم يحدث أي احتكاك أو مشادة كلامية بين الأخ الوزير وبينه كمدير عام للمؤسسة العامة للكهرباء.. وأضاف انه تلقى يوم الثلاثاء، 28



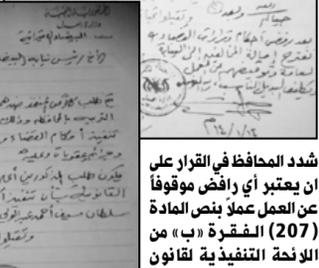
القضاء في البيضاء يصدر حكماً يلغي قرارات إقصائية

رئيس محكمة البيضاء يطالب النيابة بالتحقيق مع مديري التربة والمالية لتمردهما على القضاء

دون تنفيذ حكم القضاء، اقرار الاخ المحافظ.. ونظراً لاستمرار تمرر مديري التربة والمالية فقد اضطر رئيس محكمة البيضاء، الى مخاطبة رئيس نيابة البيضاء، في مذكرة بتاريخ 15 / 1 / 2014م بطلب المنفذ ضدهما مدير مكتب المالية ومدير عام مكتب التربة بالمحافظة وذلك للتحقيق معهما بخصوص تمردهما وعرقلة تنفيذ احكام القضاء، استناداً الى المادة (165.489) مرافعات وجرائم وعقوبات..



وشدد رئيس المحكمة على طلب المدكورين والتحقيق معهما واتخاذ الاجراءات القانونية بشأن تنفيذ احكام القضاء، وفيما بينها وبين طالب التنفيذ سلطان سيف أحمد عبد الولي.



وتنظير هذه الوثائق والوقائع مدى تعنت الإخوان على تمرير مخططهم لإقصاء، وإلغاء، الآخر وعدم تراجمهما حتى ولو صدرت أحكام القضاء بذلك، هذا خلافاً لتمردهما على قرار محافظ المحافظة.

شدد المحافظ في القرار على ان يعتبر أي رافض موقوفاً عن العمل عملاً بنص المادة (207) الفقرة «ب» من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية، ومنح الشدادي مهلة ثلاثة أيام لمديري مكتب المالية والتربة لتمكين سلطان من عمله مالم فيسبتم إيقافهما عن العمل وحالتهم للنياية للتصرف في القضية وفقاً للقانون.

ليعرف خطورة سوء استغلال الوظيفة العامة من قبل حزب الإصلاح والذي يستقنون بوزراء حزبهم في العاصمة صنعاء.

انتصر القضاء، وأصدر حكمه في قضية الإقصاء، التي يتعرض لها التروبيون في مكتب محافظة البيضاء، والتي صارت حديث الشارع، وتعيين عناصر اصلاحية لا علاقة لها بالتربية والتعليم.

فمنذ ان قام وزير التربية والتعليم بأخونة مكاتب التربية بالمحافظات كانت المهمة الموكلة لهم أخونة الإدارات والمدارس وغيرها..

الجديد في هذه التعديعات ان رئيس محكمة البيضاء، الابتدائية القاضي ناصر حيدرة السعيد وجه رسالة الى محافظ البيضاء، بتاريخ 2 يناير 2014م يفيد فيها: «انه سبق وان وجهنا مدير عام مكتب التربية وكذلك مدير عام المالية بتنفيذ قرار المحكمة وذلك بايقاف أي قرار صادر ضد طالب التنفيذ الاخ سلطان سيف احمد عبد الولي واعادة المدكور الى عمله مديراً لإدارة المشتريات والمخازن بمكتب التربية بمحافظة البيضاء».

وجه رئيس محكمة البيضاء، النيابة بالمحافظة بالتحقيق مع مدير عام مكتب المالية ومدير عام مكتب التربية بخصوص تمردهما وعرقلتها لأحكام القضاء، من جانبه أصدر المحافظ الظاهري الشدادي -الاسبوع الماضي- قراراً قضى بضرورة تنفيذ أمر رئيس المحكمة باستمرار الاخ سلطان سيف عبد الولي في عمله مديراً لإدارة المشتريات والمخازن بمكتب التربية وإيقاف أي قرار صادر ضد المدكور يتعارض مع أوامر القضاء.. كما